

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

وانما قدم لاوله
لانها قدم لاوله
لانها قدم لاوله
لانها قدم لاوله
لانها قدم لاوله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن حمده احسن كل المقبول وشكره اشرف ما تجده في العقول
والصلوة على محمد المقبول الذي لم يزل اليه الجهور وبعد مجموع من
الكواشف للبندان بسعادة القادر من اللقب مع ضم ملاح ليلالي
العاشر وما قدمت منذ الا اعتمادا على اغراض الاجبار من مواقع
الانظار فانه لمقران ما يخرج في فكري غير صحيح **قال** الحمد لله
الواجب وجوده المتمتع بنظيره الممكن سواء وغيره **اول** يذكر فيه
ثلاث مقالات الاولى في بيان مفهومها من السماء والثانية
في بيان وجه الحكم ووجه تقدم البعض على البعض والثالثة في
السؤالات مع الاجابة المقالة الاولى في بيان المفهوم الحمد هو

وانما قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها

هو الشاء باللسان على الحمد الاختياري قصدا مطلقا فلشاه
جنس مثل وللشكر والمدح وباللسان احراز عن صنف الشكر
ومما اشكر بالجان والشكر بالاعضاء وعلى الحمد الاختياري
ليتحقق ما يريد الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختياري فلما يعار حجت
زيدا على كذا او على جماعة وقصد اي مقصودا به تعظيم الشاء
على احراز على الاستهزاء **والله** في قول من قال فلان عالم خير بر قد قرأ على
فانه لا يقصد فيهما تعظيم من الشاء له ومطلقا اي سواء كان بعد
الاحسان او قبل احراز على الشكر باللسان لان الشكر باللسان يكون
بعد الاحسان فقط والله علم لذات الواجب بجمع بجميع الصفات
ولذا قال الحمد له ولم يقل الحمد للواجب غيره لانه على تقدير اجتماع

الاشارة

الاشارة

وانما قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها
لانها قدم لاوله لانها

اعلم ان الحمد لا تكس بالاختياري لكونه لعاكسي
ان يستلزم ذلك منها ما محمودا ولا كص
باللسان للمعولة وان من شئ الا لا يح
حمد

لا تخبر
بشيء

لفظ الوجود المحقق يكون المحذور مقابلة المحذور بجميع الصفات ولم يقل
المحذور الواجب أو غيره لسلا يتوهم اختصاص المحذور بوصف دون وصف آخر
والواجب الوجود هو الذي يقضى وجوده لذاته أي ذاته يؤ
وجوده فإن قد فعل هذا يلزم تقدم الشيء على أن يكون الشيء
موجودا مرتين لأنه لما كان الذا سببا وموجبا للوجود وكان
متقدما بالوجود عليه ضرورة تقدم وجود السبب على مسبب فان كان الوجود
المتقدم عين الوجود المتأخر يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو يبط
وان كان الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر يلزم ان يكون الشيء
موجودا مرتين وسو يبط ايضا قل ان ذاته من حيث هي
يوجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلما يلزم تقدم

تقدم الوجود على نفسه لا يكون موجودا مرتين وايضا يلزم
على تعديركون الوجود المتقدم غير وجود المتأخر التسلسل
لانه ان كان الوجود المتقدم الذي غير الوجود المتأخر مقتضى
الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود وهذا الوجود وغير
الوجودين المتأخرين بالفرض فحصل للذات وجود ثالث
وهذا الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات كان
الذات متقدما عليه بالوجود ويمكن تعديرها الى غير النهاية
فتدريج التسلسل وسو يبط ايضا فانهم فلا تغفل فان هذا المحذور
من معرف الذا فان والمتنع هو الذي لا يقضى وجوده ولا
عدمه لذاته بل يكون وجوده وعدمه من غيره وسواله

ينبغي عدم لذاته
والممكن هو الذي

وانما وجب وجود السائر لانه موجود الاشياء وموجود الاشياء
لا يكون الا كذلك وانما قال الممتنع نظره لان وجود النظر مستلزم
للغناء ووجودها في العالم كما بين في علم الكلام وانما سوي وجود
الممكن وعدمه لانه لا يفر وجوده وعدمه بخلاف الواجب فان
ينفع وجوده ويفر عدمه بخلاف الممتنع فانه يفر وجوده وينفع
عدمه ولا يفره اعلم ان الممكن عدمه مقدما وسوال عدمه الذي
قبل وجوده وعدمه حادثا وسوال عدمه الذي بعد وجوده الحادث
من قولنا عدم الممكن من غير عدمه حادثا لعدم القديم والاعم
يوجد الاعدام القديمة لان عدمه الذي قبل الوجود ان كان
من غيره وسواله كان هذا لعدمه سبقا بالارادة وكل

5
وكل مسبوق بالارادة حادث فهذا لعدم حادث فلم يوجد لعدم
العدم مع ان الممكنين قائلون بالاعدام القديمة وعلم من ان
الاعدام اما حادثا او قديمة وكل واحد منهما اما وقوعي او
فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده و
العدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده والعدم
القديم الوقوعي حاصل للممتنع لان الحادث الوقوعي يحصل بعد
الوجود ووجود الممتنع في حصول عدم الحادث الوقوعي للممتنع محال
والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا لعدم
العدم الوقوعي ولا لعدم الحادث الوقوعي لان وجوده لا يكتفي
ازتي وابتدى مرة في عدمه الوقوعي والعلة السابعة

شامله وغيره وكل ما كان كذلك فهو منسوبا اما بالنسبة الى الناطق
عض عام لانه ليس باخلافة ولكن شامله وغيره وكل ما كان كذلك
فهو عض عام كالاشياء مثلا فانه عض عام لانه ليس يدخل في الانسان
لكن شامله وغيره وكاملون فانه خبير الصواب بالنسبة الى الاسود وفضل
بالنسبة الى الكيف ونوعه بالذات المكيف وحاصلة بالنسبة الى الجسم
وعض عام بالنسبة الى الحيوان وادخل عن كل واحد من النساء
اعلم ان ما سئل عن تمام الماهية فلا تقع في جوابها صوابا تمام الماهية
المختصة وتمام الماهية المشتركة والمراد بتمام الماهية المختصة هو ان يكون
لشيء ذلك الماهية حقيفة وان لا يكون له حقيفة غير منتهية حقيفة و
تمام الماهية المشتركة هو ان يكون الجسم مشتركا بين الشئتين فصاعدا فلا

فلا يوجد بينهما امر داخل سوي ذلك كما يكون فانه مشترك
بين الانسان والفرس لا يوجد جزء في ذلك بينهما سوي ذلك وانما
لا يوجد جزء في ذاته ولم يقد امر مشترك لانه يوجد الامر المشترك بينهما
الذات بينهما كالاشياء فانه مشترك بينهما لكن لا يكون ذاتيهما
فان قلنا ان هذا التفسير لا يلائم ان لا يوجد سوي الحيوان جزء
مشترك في ذلك بين الانسان والفرس فان الجسم العام والمكسوس
المتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة بينهما ذاتيهما والحيوان غير متحرك
لان الحيوان مجموع الجسم الكسوس المتحرك بالارادة والمجموع بغيره
لكل واحد منهما فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة على هذا التفسير
مع انه تمام الماهية المشتركة فقلنا لان جزء الشئ غيره لما ثبت في مجموع

ان جزء الشيء لا هو ولا غيره فلا يكون الجسم الكس او كس او المتحرك
 بالارادة غير كنوان وان لم يكن عينه فلا يوجد غير كنوان امر مشترك
 ذلك سها قال محققين كمتاس كرج النوع اقول فان قيل هذا
 القيد كما كرج النوع كرج ايضا الانواع وخواصها فلم فالشارح
 كرج النوع لقوله تخلص ككفايق والعقد واكافه بقوله في
 جواب ما هو كرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان فصول
 الانواع او فصول الاجناس وسواء كان خواص الانواع او خواص
 الاجناس واما العرض العام فلا كرج الا بالعقد الاخر لانه مقول على
 كثر من تخلص ككفايق لكن لا يقال في اجواب اصلا فان قلت ان كرج
 لا يكون مقولا في جواب ما هو بل في جواب ما هو في جواب ما هو فلم

جواب ما هو كرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان فصول الانواع او فصول الاجناس وسواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس واما العرض العام فلا كرج الا بالعقد الاخر لانه مقول على كثر من تخلص ككفايق لكن لا يقال في اجواب اصلا فان قلت ان كرج لا يكون مقولا في جواب ما هو بل في جواب ما هو في جواب ما هو فلم

فلم قال الشارح في قوله انه مقول انه محدد في جواب ما هو قلت المراد
 من قوله كرج مقول في جواب ما هو تعبير الاصطلاح اي تعبير كرج
 لا يكون مقولا في جواب ما هو بل مقول في جواب ما هو
 ويرسم انه كلي مقول على كثر من تخلص بالعدد قوله على كثر من
 اي على الافراد لان المراد بالكثير من في تعريف النوع الافراد واما المراد
 من الكثير من في تعريف الجنس هو الانواع والمائة فان قلت ان
 الجنس ايضا مقول على الافراد فلم قلت المراد بالكثير من في تعريف
 الجنس الانواع دون الافراد قلت ان مقوليه على الافراد لا بالاش
 بل ثانيا وبالعرض لانه لا يقال اولا بالذات الا على الماهية الموجودة
 من الافراد وبواسطتها يقال على افراد الشحمتا ولما قيل ان

ح لا حاجه ال قوله دون كفيه لان هذا القول للاحتراز عن كينس و
 اكينس حرج بقوله على اكثر من بدون كفيه لان كينس لا يكون مقولاً
 على هذه الكثر من الذات وقوله كينس بالعدد
 لان كينس الصام مقول ولو قال قوله دون
 الكينه حرج الكينس لكان اولى
 لانه لا يدخل قوله بالعدد
 والاحراج لان كينس
 الصام مقول



ب

ولو عاطفه ذات ذات اوزه رسته صفتيه
 جمع ايدر صفة صفة اوزرینه عطف ايدر
 فرائده جمع ايدر جمليه جمليه اوزرینه
 عطف ايدر بنونده
 جمع ايدر

ع

نَهَائِلُ الْعِظَمَاءِ
وَمَطَلَةُ الْفُرُوقِ